الاستكثار بالقرابة لما اختص به البعض دون البعض فانا
هو لافتتاح الكلام بذكر كما بينه كذى روى عن محمد رضي الله عنه انه
كما سقط الصفي لما مر ان الخلفاء ضموا الخمس على بقية اسهم ولان الا
بالموت كما نطق به الصفي بالاجماع ولو كان ينتقل الى الامام كما قال الشافعي لاخذ
الابه بعده ولو اخذوه لنقل نقلا استفاضه وسهم ذوي القربى كانوا مستحقونه في
زمن النبي عليه السلام وبعده فالفقر لانه عليه السلام اعطى بني عبد المطلب وحرمني ابيه و
اقرب اليه لان ابيه اخو هاشم لابيه وامه والمطلب اخوه لابيه وانقطع بحق الشا
بتعليل النبي عليه السلام فانه لما كلمه في ذلك عثمان بن عفان وجبير بن مطعم قال انهم لم يزالوا
معي هكذا في الجاهلية والاسلام واشتبك بن اصابعه ولانه يعد الصدقة للحرب
فكون لمن كانت له الصدقة وهو الفقير واذا دخل الواحد والاثنان دار الحرب
مغيرين بغير اذن الامام فاخذوا اشيا لم يخمس لانه مال مباح اخذ على غير وجه
المغانمة فصار كالصيد والحطب والشافعي اوجب الخمس لتشتهي عنده الاان الغنم
الغنيمة عند العرب بتناول المأخوذ بالقهر والغلبة وهذا التبر كذلك واذا دخل
جماعة منهم فاخذوا اشيا خمس واذا دخل الواحد والاثنان لم يخمس لانه لم يأخذه منه على وجه
القهر والغلبة واذا دخل دار الحرب تاجر فليس له ان يتعرض لشيء من اموالهم ولا من
دمائهم لقوله تعالى او قوا بالعقود وقوله المسلمون عند شروطهم فان عقد
واخذ شيا وخرج به ملكه ملكا محظورا ويومر ان يتصدق به لانه ملكه بسبب
العقد وهو حرام واذا دخل الحربي الينا مستامنا ثم يمكن ان يقيم في دارنا
ويقول له الامام ان اقمت تمام السنة وضعت عليك الجزية فان اقام اخذت
الجزية والاصل ان الحربي لا يمكن من الاقامة في دارنا ليلا يكون عينا و
الا ان التبر يدخل الحربي فهذا ذلك لانه قد لا يقصد دخول
باع المتاع لنفسه او اذا ان يستهلكها وصار دينا ولم يبق
لان الجزية بدل الاسترداد فلا يمكن نقضها فان عاد الى

وذمتهم قد صار مشغولا بالعود لانه في دار الحرب
الاستيلاء من ماله على خطره لان يد المسلم والذمي باقية فيحل
سقط دينه وصار تالفا ودفع فيما لانه مال الاسترقاق فيحل للملك
والوديعة في يده وقد بطلت معاملته مالا دين فسقط وقوله او
لي يعني بعد الظهور على الدار اما القتل دون الظهور كالموت فيصير ماله لورثته
وعند الشافعي الوديعة لورثته وفي الدين له قولان لانه مال له امان فلا يبطل
ببطلان الامان كما لو دخل الحربي ولم يغلب عليه والفرق ان ما غلبه يبطل الحقوق ولا يبطل
بعود الحقوق وما وجد عليه المسلمون من اموال اهل الحرب غير قتال يصرف في مصالح
المسلمين كما يصرف الخراج لانه حصل بفيوء المسلمين من غير قتال فكان كالجزية
وارض العرب كلها ارض عشر وهي ما بين العذيب الى اقصى حجر باليمن بمهرة الى
حد الشام لان الخراج انما لا يجتمع مع العشر لانه عقوبة والعشر مؤنة والعرب
لا يلتزمون الخراج والسواد ارض خراج وهو ما بين العذيب وعقبة حلوان ومن
العلث الى عبادان لان عمر لما فتحها بعث حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف فمسحاها
ووضعا عليها الخراج بحضرة الصحابة من غير نكير وبذلك اجتمعت الصحابة على وضع
الخراج على الشام وارض السواد فلو كان لاهلها حق بيعها وتصرفهم فيها لما
جاز ان تؤخذ منهم كما في اديهم ووضع عليها وعلى رقابهم الخراج ولا يمكن جعله بدلا او
اجرة مع بقاء الثمن والاجرة لاحد او كل ارض اشتراها اهلها او فتحت
وصلحت بين الغانمين فهي ارض عشر لان المسلم لا يبتدأ بالخراج لانه معنى
وكل ارض فتحت عنوة فاقر اهلها عليها فهي ارض خراج لانه حق يبتدأ به الكا
فيأخذ الجزية ومن احيا ارضا مواتا فهي عندي يوظف معتاده خيرها فان
ارض الخراج فهي خراجية وان كانت من خيار ارض العشر فهي عشرية
كما وضعها وهذا لا يحول لاحد فرض الجزية حيا ما في
عنده عشرية باجماع الصحابة لان القياس ان يكون خراجية

Copyright © King Saud University